CONFÉRENCE DES NATIONS UNIES POUR LE COMMERCE ET LE DÉVELOPPEMENT (CNUCED)

UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT (UNCTAD)

بيان صحفي

حظر

لا يجوز الاقتباس من محتويات هذا البيان الصحفي والتقرير المتصل به أو تلخيصها في وسائط الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل يوم **4 أيلول/سبتمبر 2008، الساعة 17/00 بتوقيت غرينتش**

UNCTAD/PRESS/PR/2008/24*
Original: English

يفيد تقرير التجارة والتنمية لعام 2008 بأن رأس المال آخذ في التدفق صعوداً من البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية، خلافاً للتفكير الاقتصادي السائد

التقرير يجادل بأن العديد من بلدان الجنوب أصبح مُصَدِّراً صافياً لرأس المال إلى الشمال، إلا أن الحاجة إلى زيادة المعونة الرسمية لا تزال قائمة

جنيف 4 أيلول /سبتمبر 2008 - يبين تقرير التجارة والتنمية لعام 2008[(1)]، الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، أن العالم النامي المفتقر إلى رأس المال أصبح، في الآونة الأخيرة، يصَدِّر رأس المال إلى البلدان المتقدمة أكثر مما يَتَلَقّاه منها، وهذا "لغز" يتحدى النظرية الاقتصادية السائدة، إلاّ أنه يكشف، بعد التحليل، عن نهج جديد وقوي لتمويل التنمية. ومما يزيد هذا اللغز تحييراً أن كثيراً من تلك البلدان المصدِّرة لرأس المال ما برح يحقق معدلات استثمار ونمو أعلى مما تحققه البلدان المعتمدة على النموذج الاقتصادي الموَحَّد القائم على مبدأ الاستيراد الصافي لرأس المال.

---

* **معلومات الاتصال:** Press Office: +41 22 917 5828, unctadpress@unctad.org, http://www.unctad.org/press.

يمكن الحصول على ***تقرير التجارة والتنمية لعام 2008*** (TDR 2008) (رقم المبيع E.08.II.D21, ISBN 978-92-1-112752-2) من مكاتب بيع منشورات الأمم المتحدة على العنوانين المبينين أدناه أو من وكلاء بيع منشورات الأمم المتحدة في بلدان كثيرة. والسعر هو 55 دولاراً من دولارات الولايات المتحدة، وحُدد سعر خاص قدره 27.50 دولاراً في البلدان النامية وجنوب شرق أوروبا وبلدان رابطة الدول المستقلة، و13.75 دولاراً في أقل البلدان نمواً. ويرجى إرسال الطلبات أو الاستفسارات فيما يتعلق بأوروبا وأفريقيا وغرب آسيا إلى United Nations Publication/Sales Section, Palais des Nations, CH-1211 Geneva 10, Switzerland, fax: +41 22 917 0027, e-mail: unpublic@un.org؛ وفيما يتعلق بالأمريكتين وشرق آسيا إلى United Nations Publications, Two UN Plaza, DC2-853, New York, NY 10017, USA, tel: +1 212 963 8302 or +1 800 253 9646, fax: +1 212 963 3489, e-mail: publications@un.org. Internet: http://www.un.org/publications.

والتقرير، المعروف بتقرير التجارة والتنمية، يشكك في الإطار النظري التقليدي ويقترح نهجاً جديداً لتمويل التنمية يركز أقل على استيراد رأس المال وعلى زيادة مدخرات الأسر المعيشية، بينما يركز أكثر على تمويل الاستثمار من أرباح الشركات ومن ائتمانات المصارف المحلية. ويفيد التقرير بأن اتباع البلدان النامية هذا النهج يساعدها في حالات عديدة على تفادي الاعتماد على تدفقات رأس المال الأجنبي الوافدة إليها بتطبيق سياسات اقتصادية كلية مناسبة وأسعار صرف ملائمة. ويبين التقرير أنه يلزم، مع ذلك، زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية زيادة كبيرة لتمكين البلدان الفقيرة المعتمدة على السلع الأساسية من بلوغ الأهداف الإنمائية التي حددتها الأمم المتحدة للألفية.

ولقد تحسنت أرصدة الحسابات الجارية لبلدان نامية عديدة تحسناً كبيراً منذ عام 2002. وذلك لا يعود إلى الازدهار المسجل في مجال السلع الأساسية فحسب، بل ويعود أيضاً إلى أسعار صرف حقيقية مؤاتية وإلى نمو سريع في الإنتاجية، مما عزز صادرات بعض البلدان من السلع المصنوعة.

وكان يوجد بين البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، والبالغ عددها 113 بلداً، 42 بلداً مصدراً صافياً لرأس المال في الفترة 2002-2006. وقد شهد 60 بلداً من بينها تحسناً في أرصدة حساباته الجارية في الفترة ذاتها مقارنة بالفترة 1992-1996. ويفيد التقرير بأن "التحسن في الحسابات الجارية والتحول من العجز إلى الفائض حصلا، في البداية، نتيجة الانخفاض الكبير المسجل في أسعار الصرف في بلدان الاقتصاد السوقي الناشئة والمصدرة للسلع المصنوعة". "ولقد بدأ تحسن الحسابات الجارية في أغلبية تلك البلدان أعقاب الأزمة المالية الأسيوية، ولقد سعت الحكومات والمصارف المركزية لإدامة هذا التحسن فيما بعد بالحفاظ على أسعار صرف حقيقية قابلة للتنافس". ولأن هذه الإستراتيجية تستلزم، في أحيان كثيرة، التدخل في أسواق الصرف، فهي تسهم بالتالي في تراكم احتياطيات النقد الأجنبي بسرعة. وفي أغلبية البلدان التي يعتمد أداؤها التجاري اعتماداً أساسياً على مستوى الطلب العالمي من السلع الأساسية الضرورية، بدأ التحسن في عام 2003 عندما ارتفعت أسعار النفط وأسعار المنتجات التعدينية.

ويبين الأمين العام للأونكتاد، السيد سوباتشاي بانيتشباكدي، في الاستعراض العام لتقرير التجارة والتنمية، أن "سياسات الاقتصاد الكلي وأسعار الصرف التي أدت دوراً أساسياً في تحسين وضع الحسابات الجارية لبلدان نامية عديدة تشكل انحرافاً عن الاستراتيجيات الماضية". ويبين التقرير أن المغالاة في تقييم أسعار الصرف كان أكثر العوامل استعمالاً و"موثوقية" للتنبؤ بالأزمات المالية في البلدان النامية خلال السنوات الـ 15 الماضية، في حين أن تخفيض أسعار الصرف الحقيقية الطريق قد مهَّد، في أحيان كثيرة، لتحسين الحسابات الجارية وتعجيل خطى النمو. غير أنه، لمنع الحكومات من التلاعب بأسعار الصرف بغية زيادة قدرة المنتجين المحليين على التنافس على الصعيد الدولي بصورة مفتعلة، لا يزال الأونكتاد يوصي بإنشاء إطار من القواعد الدولية لسياسات أسعار الصرف والسياسات المالية شبيه بذاك الذي يضبط التجارة من خلال منظمة التجارة العالمية.

وكون البلدان النامية، كمجموعة، بلداناً مصدرةً صافيةً لرأس المال، أمرٌ يتناقض والتوقعات الاقتصادية المألوفة التي تعتبر أن رأس المال - في الأسواق الرأسمالية المفتوحة - سيتدفق من البلدان الغنية إلى البلدان الفقيرة بمفعول معدلات العوائد الأعلى. وازدياد كمية رؤوس الأموال المتدفقة صعوداً من البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية يبدو أمراً مفاجئاً في أول وهلة. ولكن ما يفاجئ أكثر هو أن مستوى الاستثمار المنتج والنمو في البلدان النامية المصدرة الصافية لرأس المال هو أعلى، في المتوسط، من المستوى المسجل في البلدان التي ترد إليها التدفقات الرأسمالية الصافية. وبالتالي، فإن تحقيق معدلات الاستثمار الأعلى لأغراض التنويع والتغير الهيكلي لا يفترض دائماً وجود عجز في الحسابات الجارية - أو بالمثل - تدفقات رأسمالية صافية، حسب ما تبينه النماذج الاقتصادية المعيارية. والحقيقة أن بلداناً نامية عديدة، ولا سيما في أمريكا اللاتينية، أخفقت في تحقيق مستوى أعلى من الاستثمار المنتج في إطار النهج السائد لأن السياسات النقدية والمالية التي اجتذبت موجات من التدفقات الرأسمالية قد أسفرت، أيضاً، عن ارتفاع تكاليف التمويل المحلي وارتفاع قيمة العملة. ويبين تقرير التجارة والتنمية أنه يجب، عوضاً عن ذلك، أن تتيح السياسات النقدية والنظم المالية المحلية بيئة مؤاتية لتمويل الشركات الخاصة المحلي بصورة موثوقة وميسورة التكلفة.

والنهج المبين في *تقرير التجارة والتنمية لعام 2008* يشكل انحرافاً آخر بل وأهم عن النظرية الرئيسية،

أي أنه، لزيادة الاستثمار، لا ضرورة لزيادة مدخرات الأسر المعيشية، وهو أمر صعب بل ومستحيل بسبب تدني دخل الفرد في البلدان النامية. ويقترح الأونكتاد نظرية بديلة، فيما يتعلق بالعلاقة بين الادخار والاستثمار، يعتمد فيها تمويل الاستثمار اعتماداً رئيسياً على الوفورات المحققة من أرباح الشركات وعلى قدرة النظام المصرفي على إيجاد الائتمان. وفي هذه النظرية، ما عادت الشروط الأساسية لتحقيق مستوى أعلى من الاستثمار تكمن في "زيادة مدخرات" الأسر المعيشية أو توافر "الوفورات الأجنبية"، بل أصبحت تتمثل في تحسين الشروط لإعادة استثمار أرباح الشركات وتعزيز دور الائتمان الذي يحدثه القطاع المصرفي في سعيه إلى توفير التمويل الطويل الأجل للاستثمار.

ويلاحظ التقرير أيضاً أنه، على الرغم من أن عدداً متزايداً من البلدان النامية قد خفَّض بدرجة كبيرة اعتماده على التدفقات الرأسمالية الأجنبية، بل وأصبح مُصدِّراً صافياً لرأس المال، فإن أغلبية الدول الفقيرة المعتمدة على السلع الأساسية والتي ليست لديها هياكل إنتاجية متنوعة بما فيه الكفاية، لا تزال تعتمد على التدفقات الرأسمالية الأجنبية لتمويل واردات السلع الإنتاجية الأساسية. ويبين تقرير التجارة والتنمية أنه، لإتاحة فرصة واقعية لتلبية الأهداف الإنمائية للألفية، التي تشمل خفض مستوى الفقر المدقع بمقدار النصف بحلول عام 2015 سيلزم زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية الحالية بمبلغ يتراوح بين 50 و60 ملياراً من دولارات الولايات المتحدة سنوياً.

*** ** ***